شارك في اجتماع المائدة المستديرة لمجلة «غلوبل فايننس» التي استضافها بنك الكويت المركزي

الشملان: التنوع الجغرافي لمجموعة «بيت التمويل» يدعم النمو المستدام

- القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بميزانيات قوية وانضباط في السيولة وحوكمة فعّالة
- المرونة تشمل تنويع التمويل والجاهزية السيبرانية واستمرارية خدمة العملاء في مختلف الظروف

خالد الشملان وعصام الصقر وعادل الماجد وشاهين الغانم وإلهام محفوظ وطوني ضاهر وباسل الهارون

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي خالد الشملان أن تعزيز الجاهزية لمواجهة التحديات، وتسريع الابتكار المسؤول، وتطوير أسواق المال، ودعم الاستدامة تمثل أولويات أساسية لضمان النمو الاقتصادي والاستقرار المالي طويل الأجل في الكويت.

وجاء تصريح الشملان خلال مشاركته في اجتماع المائدة المستديرة للعمل المصرفي والاقتصادي، الذي استضافه بنك الكويت المركزي بالشراكة مع مجلة «غلوبل فايننس»، وجمع نخبة من كبار القيادات المصرفية لمناقشة تطورات القطاع المصرفي بالكويت، والآفاق الاقتصادية، وفرص النمو.

وعقدت المائدة المستديرة بمشاركة كريمة من محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون لتشكل منصة للحوار البناء حول متانة القطاع المصرفي الكويتي، وجهود التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام، ومستقبل الخدمات المالية في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية المتسارعة.

تعزيز الجاهزية لمواجهة التحديات

وفي معرض تعليقه على تداعيات التطورات الجيوسياسية الأخيرة على القطاع المصرفي، أكد الشملان أن تعزيز الجاهزية يجب أن يتم قبل وقوع الاضطرابات وليس خلالها، مشيرا إلى أن الحفاظ على مستويات قوية من رأس المال والسيولة، وتنويع مصادر التمويل، وتطبيق أطر قوية لاختبارات الضغط وخطط الطوارئ، تعد ركائز أساسية لحماية الاستقرار المالي على المدى الطويل.

وأضاف: بفضل الرقابة الحصيفة للبنك المركزي، يتمتع القطاع المصرفي الكويتي بميزانيات قوية، وانضباط في السيولة، وحوكمة فعالة، وثقة راسخة.

وتشير أحدث مؤشرات السلامة المالية إلى أن القطاع المصرفي الكويتي يحافظ على معدل كفاية رأسمال يبلغ 18,5٪، ونسبة التمويلات غير المنتظمة تبلغ 1,6٪، ما يعكس متانة البنوك المحلية.

كما أوضح الشملان أن مفهوم المرونة اليوم يتجاوز المؤشرات المالية التقليدية ليشمل تنويع مصادر التمويل، والجاهزية السيبرانية، والوعي بأهمية سلاسل الإمداد، والتخطيط للسيناريوهات، والقدرة على خدمة العملاء في مختلف الظروف.

وأكد أن بيت التمويل الكويتي يدمج المرونة في خطط استمرارية الأعمال والبنية الرقمية لضمان توفر الخدمات المصرفية والرقمية الحيوية حتى في الظروف غير المواتية، مشيرا إلى أن التنوع الجغرافي للمجموعة يدعم كذلك النمو المستدام والمرونة التشغيلية.

أولويات القطاع المصرفي الكويتي

وأشار الشملان إلى أن القطاع المصرفي الكويتي حقق تقدما كبيرا في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، مبينا أن المرحلة المقبلة تعتمد على قدرة البنوك على تعزيز جهودها في توظيف رأس المال والتكنولوجيا والكوادر البشرية لدعم الاقتصاد.

وسلط الشملان الضوء على أهمية قانون التمويل العقاري وقانون المطور العقاري، ووصفهما بأنهما مبادرات قادرة على معالجة الطلب السكني وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وأشار الشملان إلى أنه وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية، فإن أكثر من 108,000 أسرة كويتية لديها حاليا طلبات إسكانية معلقة. وبين أن قانون التمويل العقاري سيسهم في توفير حلول تمويلية فعالة من شأنها تسريع وتيرة تطوير المشاريع الإسكانية وتقليص فترات الانتظار.

كذلك أشار إلى أن القانون من المتوقع أن يرفع نمو الائتمان في القطاع المصرفي من مستواه الحالي البالغ 6 ـ 7٪ ليصل إلى نحو 8 ـ 9٪، بما يخلق فرص نمو جديدة ويعزز قدرات إدارة الأصول والخصوم على مستوى القطاع بأكمله.

تطوير أسواق المال

وفي تعليقه على تطوير أسواق المال، أوضح الشملان أن قانون التمويل والسيولة في الكويت وضع إطارا متكاملا يتيح للحكومة الحصول على التمويل محليا ودوليا ضمن سقف دين يبلغ 30 مليار دينار، وبفترات سداد تمتد حتى 50 عاما.

وأشار إلى أن أهمية القانون لا تكمن فقط في تمكين الحكومة من الحصول على التمويل، بل في دوره المحوري في وضع الأساس لبناء سوق مالي أعمق وأكثر كفاءة، وتمكين الدولة من استخدام أصولها وإدارتها بصورة أكثر فاعلية.

وأوضح أن السندات والصكوك السيادية تؤدي دورا محوريا في تعزيز إدارة السيولة وترسيخ الاستقرار المالي، كما تسهم في بناء منحنى عائد سيادي محلي يوفر للبنوك والشركات معيارا مرجعيا لتسعير وإصدار أدوات الدين داخل السوق المحلية بدلا من الاعتماد على الأسواق الدولية.

كما سلط الشملان الضوء على قوة الطلب الذي شهدته إصدارات بنك الكويت المركزي في يونيو 2026، حيث تم طرح سندات خزانة وتورق دين عام بقيمة 550 مليون دينار، وتمت تغطية جميع الشرائح بالكامل، ما يعكس ثقة المستثمرين ويؤكد الإمكانات الكبيرة لمزيد من التطوير في السوق.

وأشار إلى أن قانون الصكوك الحكومية سيسهم في توسيع أسواق رأس المال الإسلامية في الكويت وجذب قاعدة أوسع من المستثمرين.

الابتكار التكنولوجي

وفيما يخص الابتكار التكنولوجي، أكد الشملان أن الذكاء الاصطناعي أصبح يؤدي دورا متزايد الأهمية في حاضر ومستقبل العمل المصرفي.

وأوضح أن وتيرة الابتكار التقني تتسارع بشكل كبير، إلا أن التحدي يكمن في كيفية توظيف هذه التقنيات بصورة آمنة ومسؤولة.

وأضاف أن الحفاظ على الثقة وتعزيزها يمثل عنصرا جوهريا بالنسبة للبنوك، مشيرا إلى أن نجاح الذكاء الاصطناعي يقاس بالقيمة التي يضيفها للعميل، وقدرته على تحسين الكفاءة وجودة اتخاذ القرار.

معايير ESG جزء أساسي من إستراتيجية البنك وتتوافق مع معايير التمويل الإسلامي

في مجال الاستدامة، أوضح الشملان أن المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) تطورت عن مجرد كونها متطلبات إفصاح إلى عنصر استراتيجي محوري في منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر وسياسات التمويل والإفصاحات على مستوى القطاع المصرفي. وأشار إلى أن الاستدامة أصبحت مدفوعة بشكل متزايد بأهداف رؤية الكويت 2035، إلى جانب توقعات الجهات الرقابية والمستثمرين ووكالات التصنيف الائتماني التي تتطور باستمرار. وقال الشملان: في بيت التمويل الكويتي، تتوافق معايير التمويل الإسلامي مع مبادئ الاستدامة من خلال خلق قيمة طويلة الأمد للمجتمع. وتعتبر المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة جزء أساسي من استراتيجيتنا، ونقوم بمنح التمويل وفق المخاطر البيئية والاجتماعية، وذلك بدعم من إشراف مجلس الإدارة وادارة الاستدامة المتخصصة. كما ننشر سنويا تقرير البصمة الكربونية إلى جانب تقرير الاستدامة. وقد أسهمت تعليمات البنك المركزي للتمويل المستدام منذ عام 2022 في دفع القطاع نحو تعزيز الإفصاحات وتطبيق سياسات المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة. واختتم الشملان حديثة قائلا: ان بناء قطاع مصرفي مستدام يتطلب نهجا متوازنا يجمع بين القوة المالية، والابتكار المسؤول، والحوكمة السليمة، والنمو المستدام. وهذه الركائز ستواصل دعم التنمية الاقتصادية للكويت وازدهارها على المدى الطويل.

تؤكد دور ومكانة الشركة في الصكوك وتقديم حلول استثمارية مبتكرة

«بيتك كابيتال» تفوز بـ 6 جوائز مرموقة من «IFN» العالمية

محمد الهاجري وخالد الشامي وفيصل السريع يتسلمون الجوائز

فازت شركة «بيتك كابيتال»، الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي، بـ6 جوائز من مجموعة التمويل الإسلامي (إسلاميك فايننس نيوز) العالمية (IFN) عبر إصدارها المعروف، مجلة أخبار التمويل الإسلامي Islamic Finance News، تتعلق بعدة صفقات صكوك رتبتها الشركة وشاركت في إنجاحها على الصعيدين الإقليمي والعالمي خلال العام الماضي 2025، بمشاركة مستثمرين من بنوك ومؤسسات مالية واستثمارية لصالح شركات وحكومات، بقيمة إجمالية بلغت نحو 6 مليارات دولار، تقديرا لجهود الشركة ودورها الرائد عالميا وتميز أدائها في مجال الصكوك، حيث أصبحت الوجهة الأولى والمفضلة للمستثمرين في هذا المجال المهم الآخذ في النمو والمتزايد الأهمية كأحد أفضل المنتجات التمويلية في الأسواق المالية العالمية.

وتسلم الجوائز نيابة عن «بيتك كابيتال» كل من رئيس قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية في «بيتك كابيتال» محمد الهاجري، ونائب رئيس أول بإدارة أسواق رأس المال في الشركة خالد الشامي، وذلك خلال حفل رسمي أقيم في دبي، بحضور نخبة من قيادات القطاع المالي والاستثماري.

وجوائز IFN هي سلسلة من الجوائز المرموقة التي تنظمها مؤسسة أخبار التمويل الإسلامي (Islamic Finance News)، لتكريم المؤسسات المالية والمصارف الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي على مستوى العالم، وتشمل الجوائز تكريم أفضل البنوك الإسلامية، وصناديق الاستثمار ذات الأداء العالي، ومديري الأصول، وأبرز الصفقات المهيكلة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن فئات الجوائز جوائز الصفقات، وجوائز الاستطلاع، وجوائز المستثمرين.

ويأتي هذا التتويج تقديرا للمكانة المتقدمة التي تحتلها «بيتك كابيتال»، ودورها الرائد في تقديم حلول استثمارية متكاملة ومبتكرة، جعلت الشركة تصبح الأكثر قدرة على توفير فرص استثمارية ذات قيمة وجودة عالية، تتماشى مع خصوصية الأسواق التي تعمل فيها، والاستمرار في النجاح، خاصة في مجال ترتيب وإصدار الصكوك التي أصبحت منتجا عالميا معتمدا في الأسواق الدولية. وتتعلق الجوائز بأبرز 6 صفقات رتبتها الشركة لإصدارات صكوك على الصعيدين الإقليمي والعالمي لصالح حكومات وشركات وبنوك، وهي:

- جائزة صفقة العام في عمان 2025: صكوك سلطنة عمان بقيمة 1 مليار دولار.
- جائزة صفقة الصكوك الدائمة للعام 2025: صكوك بنك وقف كاتليم (Vakif Katilim Bankasi) بقيمة 500 مليون دولار.
- جائزة صفقة العام في قطر 2025: صكوك دولة قطر بقيمة 3 مليارات دولار.
- جائزة صفقة العام في الكويت 2025: صكوك الشريحة الثانية (Tier II) لبنك الكويت الدولي بقيمة 300 مليون دولار.
- جائزة صفقة المضاربة للعام 2025: صكوك رأس المال الإضافي من الشريحة الأولى (Additional Tier 1) لبيت التمويل الكويتي بقيمة 850 مليون دولار.
- جائزة الصفقة التنظيمية للعام 2025: صكوك الشريحة الثانية (Tier II) لبنك الكويت الدولي بقيمة 300 مليون دولار.

وقد نجحت الشركة في المشاركة بقيادة وترتيب إصدارات صكوك تجاوزت قيمتها الإجمالية 29 مليار دولار أمريكي خلال العام 2025، كما حافظت الشركة على موقعها ضمن العشر الأوائل في قائمة الجهات المنظمة لإصدارات الصكوك عالميا، ما يعكس ريادتها وكفاءتها في الأسواق الدولية، ويؤكد تميز مجموعة بيت التمويل الكويتي في إدارة وهيكلة إصدارات الصكوك.

وقامت شركة «بيتك كابيتال» على الصعيد المحلي والإقليمي خلال 2025 بترتيب إصدارات لصالح عدة بنوك شملت بنك بوبيان وبنك الكويت الدولي وإصدارين لصالح بيت التمويل الكويتي، بالإضافة إلى العديد من الإصدارات الإقليمية منها صكوك بنك عجمان وبنك المشرق ومصرف قطر الإسلامي وبنك دبي الإسلامي وبنك واقف كاتيليم التركي والتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بإصدارين لصالحها، وقامت بدور مدير رئيسي مشارك ووكيل اكتتاب للعديد من الشركات، من ضمنها الإصدار المضمون من قبل حكومة المملكة العربية السعودية، لصالح الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، كما تم إصدار صكوك لصالح شركة الدار العقارية ـ أبوظبي، وكذلك الإصدار الأول من قبل الشركات في جمهورية تركيا لصالح شركة الاتصالات التركية ـ ترك تيليكوم، وفي القطاع النفطي ساهمت شركة «بيتك كابيتال» في ترتيب إصدارات لعدة شركات، أهمها شركة أرامكو السعودية، بالإضافة إلى شركة بترول أبوظبي الوطنية ـ أدنوك، وشركة البترول البحرينية ـ بابكو.

جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY

اعلان تركز اقتصادي

Lufthansa
شركة دويتش لوفتهانزا ايه جي
(شركه مساهمة)
(المانيا)
النشاط: الأنشطة المتعلقة بالنقل الجوي للمسافرين والبضائع.

ITA AIRWAYS
شركة إيطاليا تراسبورتو ايرو اس بي آيه
(شركه مساهمة)
(إيطاليا)
النشاط: الأنشطة المتعلقة بالنقل الجوي.

بطلب الموافقة على اتمام عملية التركز الاقتصادي
استحواذ شركة دويتش لوفتهانزا ايه جي (شركه مساهمة)(المانيا) على 49% من أسهم شركة إيطاليا تراسبورتو ايرو اس بي آيه (شركه مساهمة) (إيطاليا).

وفقاً للقانون رقم (72) لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة و المادة (83) من لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (14) لسنة 2021 وتعديلاتها التي تنص بأن " لكل ذي مصلحة أن يتقدم لدى الجهاز باعتراض مسبب على طلب التركز الاقتصادي خلال مدة لا تزيد عن (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ الاخطار أو النشر... " .
وبناء عليه فإن الجهاز يدعو كل ذي مصلحة لإبداء اعتراضه المسبب في هذا التركز الاقتصادي خلال مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوماً من تاريخ هذا الاعلان.
تسلم البيانات الخاصة بالاعتراضات في مقر جهاز حماية المنافسة، برج الحمراء الدور (14) وذلك من خلال تعبئة النموذج المتوفر على الموقع الإلكتروني، مع سداد الرسم المقرر لذلك.

http://www.cpa.gov.kw
info@cpa.gov.kw
@cpa_kw
22202274
@cpakwt

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY INDUSTRY

المسح الميداني
للمنشآت الصناعية لعام 2026

تقوم الهيئة العامة للصناعة بإجراء المسح الميداني للمنشآت الصناعية، بهدف التعرف على طبيعة أداء المنشآت وتحديث قاعدة بياناتها، وذلك عن طريق تعبئة الاستمارة الالكترونية المدرجة على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة العامة للصناعة واستكمال البيانات الواردة بها.

لذا يرجى من أصحاب المنشآت الصناعية المرخصة من قبل الهيئة ضرورة تعبئة استمارة المسح المذكورة في الموقع الخاص بالهيئة العامة للصناعة ابتداءً من تاريخ 2026/09/27 حتى تاريخ 2026/12/31، حيث سيتم إيقاف معاملات المنشآت الصناعية التي لا تقوم بتعبئة الاستمارة خلال هذه الفترة.

في حال وجود استفسار يرجى مراجعة
إدارة التخطيط الصناعي
قسم البحوث الصناعية - الدور الثالث

أو الاتصال على الهواتف التالية:
25302079 - 25302087 - 25302080
25302081 - 25302096